على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها
لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما ان تحرك الجميع الجواب
وهو محال بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا
مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلابد هناك
من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة
جدا في الصغر والكبر ترسمها النقط المفروضة فيما بينهما بحركات
مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة والبطوء مع استواء جميع
النقط المفروضة في ذلك البسيط وضلعيتها للقطبية والسكون
ورسم الدائرة الصغيرة والكبيرة بالحركة البطيئة والسريعة
وانه ترجيح بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب
ان يكون لامر عائد الى المحرك وان لم نعلم تعينه ضرورة كون
المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة
الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى كثير من قواعدهم فكل
جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر وهذا
الا بالحركة ولما امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة وقد
يقال ان عدم وجوب الوضع والمحازات لطبايع يستلزم
جواز زوالها عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها الا يجوز

زوالها بحركة غيرها مع العتبر الوضع والمحاذات معه سواء كانت
الحركة طبيعية او قسرية واجيب بانا لو فرضنا وجوب سكون الغير
والحظناه من حيث انه بسيط وجدنا كل جزء منه ممكن الزوال
عن وضعه فتعين امكان حركته قطعا ونقول ايضا يجب ان
يكون فيه مبدأ ميل مستدير يحركه به والا لكان قابلا للحركة
المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه
لو لم يكن في طبعه المناسب اي يقال لو لم يكن طبعه مبدأ ميل
مستديرا قول في ظاهر اضطرب لانه لو كان الطبع معنى الطباع
ويتناول ما له شعور وارادة فظاهر لزوم قوله فيما بعد والا لكان
الشيء مع العايق الطبيعي كهو لا معه وان كان بمعنى الطبيعة
فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير من خارج اذ اللازم على
تقدير ان يقبل ما ليس في طبعه مبدأ ميل مستدير ميلا من
خارج هو تساوي الجسم القابل القليل الميل والذي لا ميل
طبيعيا فيه في السرعة كما ستقف عليه ولا استحالة في ذلك
وايضا لم يصح قوله فلا يكون فيه ميل مستديرا صاعدا وهو ظاهر
والمناسب ان يحمل الطبع على الطباع والعايق الطبيعي
على المتناول لما له شعور وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق